الاردن ، أي على امتداد سهل اسرائيل الساحلي وفي النقب ، واقترح بأن توكل رقابة السحوبات المائية وجمع البيانات الى جهاز محايد(٣٥).

تضمنت المقومات الفنية الاساسية للمشروع الموحد بناء سد في اليرموك العلوي بهدف تخزين ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه وانتاج ١٥٠ مليون كيلووات ساعة من الطاقة الكهربائية سنويا ، وتخزين مياه فيضان اليرموك التي تراوح ٨٠ مليون متر مكعب سنويا في بحيرة طبريا ، ومن ثم تحويل هذه الكمية الاخيرة ، مضافا اليها حصة الاردن من مجرى نهر الاردن الرئيسي ، عن طريق قناة تمتد من بحيرة طبريا الى العدسية ، لري الاراضي في الغور(٣٦).

وبموجب التوزيع المعدل الذي جاء به جونستون ، يحصل لبنان على ٣٥ مليون متر مكعب من مياه الحاصباني ، وتحصل سوريا على ٢٠ مليون متر مكعب من مياه بانياس الى جانب ٢٢ مليون متر مكعب من المجرى الرئيسي لنهر الاردن العلوي ، بالقرب من بحيرة طبريا ، واعطيت سوريا حصة اضافية مقدارها ٩٠ مليون متر مكعب من مياه اليرموك . وبالنسبة لما يتبقى من مياه المشروع فانه يوزع على النحو التالي : يحصل الاردن على ٧٢٠ مليون متر مكعب : يأتي ٣٧٧ مليون متر مكعب منها من مياه اليرموك و ١٠٠ مليون متر مكعب من الاردن و ٢٤٣ مليون متر مكعب من جداول الاردن الجانبية ، وتحصل اسرائيل على ٢٥ مليون متر مكعب من مياه اليرموك بالاضافة الى كل الباقي من الاردن العلوي(٣٧). للتعرف على الاختلافات بين المشاريع الاقليمية ، راجع الخلاصة في الجدول (١).

بصرف النظر عن النجاح الذي تحقق ، بقيت العقبتان الرئيسيتان ، وهما الرقابة الدولية وتحديد حصص المياه ، بدون حل . اذ ان اسرائيل اصرت خلال المفاوضات على معارضتها للمشروع الموحد بالنسبة لتوزيع حصص المياه وطالبت بـ ١٥٠ مليون متر مكعب اكثر من الكمية التي خصصت لها بموجب هذا المشروع . فضلا عن ذلك ، فلقد اعتبرت اسرائيل ان اي نوع من انواع الرقابة من جانب هيئة الامم المتحدة هو انتهاك لسيادتها . وفضلت ، بدلا من هذه الرقابة ، بأن يصار الى اشراف مباشر من جانب مجموعة من مهندسي المياه المحايدين ، لقد مثل هذا الرفض رغبة اسرائيل في « التفاوض المباشر مع الدول العربية املا في تغيير موقف هذه الدول من عدم الاعتراف بها »(٣٨).

من ناحية أخرى ، ابتدأ العرب يشكون في الاهداف السياسية لمقترحات جونستون ، خاصة بعدما أكد وزير الخارجية الاميركية الراحل ، السيد جون فوستر دالس ، في خطاب ألقاه في ٢٦ آب سنة ١٩٥٥ ، أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك ، استعداد حكومة الولايات المتحدة الاميركية للاسهام في تحقيق مشاريع التنمية المائية والري التي من شأنها ان تساعد على اعادة توطين اللاجئين ، ورغبة الولايات المتحدة الاميركية في توطيد حدود دائمة بين اسرائيل وجيرانها بدلا من خطوط الهدنة ، كوسيلة لتحقيق السلام والهدوء في المنطقة(٣٩). جاء هذا الخطاب ليؤكد مخاوف العرب من اهداف سياسة الولايات المتحدة الاميركية في الشرق الاوسط وادرك العرب بأن قبول المشروع يعني الوقوع في شرك اميركي يستهدف تصفية قضية اللاجئين . ان هذا الاسلوب هو واحد من محاولات عديدة لحل النزاع العربي الاسرائيلي عن طريق التدابير الاقتصادية . وعلى ذلك لم يقبل العرب بالمشروع(٤٠).

وفي النهاية ، اتخذت اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية خطوة اجرائية تقضي بأحالة المشروع الموحد الى اللجنة الفنية التابعة للجامعة لمزيد من الدراسة الى